

Distr.: General
18 May 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٤ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس تشكيلة ليبيريا التابعة للجنة بناء السلام

باسم تشكيلة ليبيريا التابعة للجنة بناء السلام، يشرفني أن أحيل إليكم الوثيقة الختامية للاستعراض الأول لبيان الالتزامات المتبادلة.

وتتضمن الوثيقة الختامية تحديثات طفيفة للالتزامات الحكومة والالتزامات لجنة بناء السلام وتقتراح أهدافا جديدة للإنجازات التي ستنفذ في السنة الثانية لبدء جهود اللجنة المتعلقة بليبيريا في سنتها. وتستند الوثيقة الختامية إلى التقرير المعنون "استعراض التقدم المحرز في تنفيذ بيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام في ليبيريا" (PBC/6/LBR/1). ويبين التقرير بإيجاز التقدم المحرز والتحديات المصادفة في الأشهر التسعة الأولى التي مرت منذ أن بدأت اللجنة جهودها بشأن أولويات بناء السلام الثلاث، وهي: تعزيز سيادة القانون، ودعم إصلاح قطاع الأمن، وتعزيز المصالحة الوطنية.

واستجابة لطلب مجلس الأمن في رسالته المؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠ الحصول على مشورة اللجنة وتوصياتها بشأن هذه الأولويات الثلاث (A/64/870-S/2012/389)، تود تشكيلة ليبيريا أن تطلعكم على موجز لنتائج التقرير، التي تستند إليها الوثيقة الختامية. وقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير عموما إبداء المزيد من الإرادة السياسية لتحقيق الإصلاح القضائي، وهو أمر يشكل تطورا رئيسيا في الإطار القانوني لقطاع الأمن، كما شهدت عموما إحراز تقدم في سبيل اتباع نهج أكثر تنسيقا إزاء المصالحة الوطنية.

ومع ذلك، ورغم أنه يجري حاليا تطوير الكفاءة المهنية لنظامي العدالة والأمن، فإن هناك حاجة إلى أن تبذل حكومة ليبيريا والمجتمع الدولي مزيدا من العناية لضمان أن تركز هذه الجهود على عملية سياسية مشروعة. وتحقيقا لهذه الغاية، جرى تعديل اثنين من

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢.



الرجاء إعادة استعمال الورق

010612 010612 12-34554 (A)



الالتزامات الملقة على عاتق الحكومة للتركيز على إشراك الجمهور في الحوارات السياسية. وسيجري في المقابل، وفقا للنتائج التي خلص إليها منشور البنك الدولي World Development Report 2011: Conflict Security and Development (تقرير التنمية في العالم، ٢٠١١: النزاعات والأمن والتنمية)، النظر إلى تلك المؤسسات من جانب السكان كافة على أنها مشروعة. وسيتمثل مكون رئيسي من مكونات بناء هذه العمليات في معالجة الفجوة التاريخية في المجتمع الليبري التي نبت منها جذور معظم أسباب النزاع الليبري.

ويحرز نظام العدالة في ليبريا تقدما جديرا بالثناء. فهناك مشروع قانون بشأن هيئة المحلفين مطروح على المجلس التشريعي في انتظار إقراره، ويفترض أن يقلص كثيرا من القضايا المتراكمة التي لم تنته منها المحاكم بعد، مما سيخفض بدوره من المعدلات المرتفعة للاحتجاز السابق للمحاكمة. وتقوم حاليا مؤسستان وطنيتان، هما المعهد القضائي وكلية الحقوق، ببناء كوادر من القانونيين تدريجيا لنشرهم في جميع أنحاء البلد. ويجري حاليا وضع خطط لضمان نشر أعضاء النيابة العامة ومحامي الدفاع الجاني على نحو يتواءم مع عدد القضايا المُحالَة إلى المحاكمة. وفي الوقت نفسه، تُقام بشكل ممنهج صلات بين مختلف الجهات الفاعلة في مجال سيادة القانون.

وتمضي لجنة الأراضي وإصلاح القوانين قُدُما في تنفيذ ولائتيهما. كما يجري بشكل تجريبي تطبيق نظام لحل المنازعات بوسائل بديلة، يمكن أن يتحقق من خلاله تحويل عشرات الآلاف من المنازعات على الأراضي بعيدا عن ساحات المحاكم الرسمية. وتم إصدار مشروع القانون الذي يقضي بإنشاء لجنة إصلاح القوانين. وقد وضعت هذه اللجنة خطة استراتيجية مدتها خمس سنوات تتضمن مقترحات تعالج مواطن ضعف من بينها المشاركة المحدودة للجمهور في إصلاح القوانين.

ومع ذلك، لا تزال لجنة بناء السلام تؤكد أن الرقابة والمساءلة عنصر رئيسي للإصلاح القضائي. ولا تزال المهنة القانون سمعة غير طيبة لدى الجمهور العام حاليا كما كانت في الماضي. ويعزى ذلك، في جانب كبير منه، إلى عدم كفاءة أو ضعف أو انعدام آليات الرقابة والمساءلة التي يخضع لها المشتغلون بالقضاء مما يفسح المجال لاستشراء الفساد. وفي الوقت ذاته، هناك حاجة إلى المواءمة بشكل أقوى بين النظامين القانونيين العرفي والتشريعي.

وفيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، فقد تبين للجنة بناء السلام أن التواجد الأمني آخذ في الاستتباب تدريجيا في جميع أنحاء البلد. ومن الإنجازات المهمة التي تحققت إصدار القانون الوطني للإصلاح الأمني والمخابرات بعد انتظار طويل. وتشكل الرقابة المدنية حجر

الزاوية لهذا القانون وللخطط الاستراتيجية لمؤسسات الأمن الليبرية. غير أنه على غرار الحال في قطاع العدالة، لم تُترجم الرقابة بشكل كامل إلى آليات مجهزة تجهيزا كافيا لأداء المهمة. كما أن المجتمع الدولي بحاجة إلى أن يدرك تماما أنه، وإن كان قد بُذل جهد كبير في التدريب والإصلاح الهيكلي، فإن عناصر الأمن يفتقرون إلى المعدات الأساسية التي يحتاجون إليها لأداء مهامهم ولا بد من أن يحصلوا على تدريب أكثر تقدما إذا أريد منهم أن يوفرُوا الأمن بشكل كاف في جميع أرجاء البلد.

وقد دخل أول مُجمّع مركزي إقليمي لخدمات العدالة والأمن طور التشغيل الجزئي، وهو مشروع أساسي من مشاريع بناء السلام ستعتمد عليه الحكومة في توفير العدالة وبسط الاستقرار في كافة ربوع البلد. وجرى الشروع في خطط لبدء المجمعين المركزيين التاليين. غير أن التواصل مع السكان المحليين بشأن المشروع لم يحدث بطريقة تتواءم مع أنشطة التشييد وبدء التشغيل. ووجهت لجنة بناء السلام الانتباه إلى الازدواج التاريخي لكل من النظام السياسي والاجتماعي والقانوني الذي استقطب وهمش قطاعات كبيرة من المجتمع الليبري. وبالتالي، دعت اللجنة بقوة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للتوعية المجتمعية كلما انتشرت عناصر الأمن والعدالة في الأجزاء النائية من البلد، وذلك لكي يتم بشكل أفضل ضمان إسهام المجمّعات المركزية في بناء السلام بدلا من أن تكون مصادر محتملة لإشغال فتيل النزاعات.

وقد زادت حكومة ليبريا ميزانيات مؤسسات العدالة والأمن. ونفذت الأمم المتحدة والبنك الدولي استعراضا للإنفاق العام على هذين القطاعين. وبدأت لجنة بناء السلام دراسة سبل لاستخدام هذا الاستعراض في توفير مشورة للحكومة بشأن كيفية الاستيعاب التدريجي للتكاليف المتكررة في الميزانية الوطنية كوسيلة لضمان استدامة مشاريع العدالة والأمن.

ومن الأسباب الرئيسية المثيرة للقلق لدى لجنة بناء السلام الفجوة القائمة حاليا بين التقدم المحرز في مجالي سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن من ناحية، والمصالحة الوطنية من ناحية أخرى. وقد قدمت الرئيسة تقاريرها الفصلية عن متابعة تقرير لجنة تقصي الحقائق والمصالحة الذي تضمن توصيات شتى لمختلف الهيئات الحكومية. وبخلاف إصدار خطة عمل اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، لم تقدّم أي تقارير مرحلية إضافية. وأثناء البعثة التي قام بها وفد لجنة بناء السلام في حزيران/يونيه ٢٠١١، سعت اللجنة، بالتشاور مع جهات معنية وطنية ودولية، إلى الحصول على موافقة الرئيسة على إعداد استراتيجية وطنية بشأن المصالحة، وحصلت على هذه الموافقة. ويفترض أن ترسي هذه الاستراتيجية نهجا مترابطا لأنشطة المصالحة وهو النهج ظل غائبا حتى الآن. غير أن هذا الأمر سيكون تحديا

بالغ الصعوبة يحتاج استمرار تطوره إلى فُسحة سياسية. كما سيلزم تضمين اعتبارات حقوق الإنسان في هذه الاستراتيجية على الوجه الصحيح، وخاصة الاعتبارات الجنسانية.

وعلى الصعيد الإقليمي، تستفيد ليبيريا حاليا من نظام للأمن آخذ في النمو حاليا على صعيد المنطقة دون الإقليمية برعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ووقعت حكومة ليبيريا مذكرة تفاهم بشأن مبادرة ساحل غرب أفريقيا الهادفة إلى مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. وبدأت وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية عملها في تموز/يوليه ٢٠١١. واشتركت تشكيلة ليبيريا التابعة للجنة بناء السلام في بذل جهود مع تشيكالات أخرى في غرب أفريقيا، بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، وذلك لتحديد سبل لدعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مكافحة الجريمة عبر الوطنية.

وسعت لجنة بناء السلام في الفترة المشمولة بالتقرير إلى بناء علاقات مع أطراف معنية وطنية ودولية. واستندت اللجنة، في دورها الاستشاري، إلى ثروة من الخبرة لصوغ توصيات مستقلة بشأن تحديات بناء السلام في ليبيريا. كما دعمت اللجنة ترجمة بيان الالتزامات المتبادلة إلى البرنامج الليبري لبناء السلام، الذي يتضمن مجموعة من المشاريع لدعم الحكومة في تنفيذ التزاماتها. وقد كان إعداد البرنامج نموذجاً يحتذى في التنسيق والتماسك؛ نظرا لما يتسم به من طابع الشمول والمشاركة، وإقامته روابط بين الميدان واللجنة في المقر. وإلى جانب هياكل التنسيق الخاضعة لقيادة مشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة، أنشأ المانحون الفريق المعني بتنسيق إسهامات المانحين في مجالي العدالة والأمن لكي يعالج فجوة في تبادل المعلومات. وشاركت اللجنة بنشاط في وضع الصيغة النهائية للبرنامج الليبري لبناء السلام، حيث قدمت تعليقات خطية وشاركت في اجتماعات رئيسية عقدت في مونرويفيا عن طريق التداول عند بعد بالفيديو.

وفيما يتعلق بحشد الموارد والتوعية، فقد استطاعت لجنة بناء السلام صوغ دور متين لها في هذا الصدد. وفي إطار جهودها الرامية إلى حشد الموارد، ستسلط اللجنة الضوء على النجاحات التي حققتها المشاريع الممولة من صندوق بناء السلام لإقناع المانحين بالاستثمار في مشاريع بناء السلام غير الممولة. ولتيسير اتباع اللجنة نهجا موحدا، يجري حاليا وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية وخطة عمل في مجال حشد الموارد. كما يجري أولا بأول إطلاع شبكة متنامية من الجهات الفاعلة غير الحكومية المهتمة بليبيريا و/أو ببناء السلام على الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة في ليبيريا. وقد خصص مكتب دعم بناء السلام، بالتشاور مع لجنة بناء السلام، مساهمة مالية أولية بمبلغ ٢٠,٤ مليون دولار من صندوق بناء السلام.

وتشكيلة ليبيريا التابعة للجنة بناء السلام مستعدة لتقديم أي معلومات إضافية قد تلزم. وباسم التشكيلة، سأقوم بأول رحلة لي إلى ليبيريا كرئيس جديد للتشكيلة في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢. وسأدرس الحالة وسأبقي مجلس الأمن على علم بانتظام من خلال المزيد من تحليل القضايا الرئيسية والتقدم المحرز والتحديات المصادفة في المجالات الثلاثة ذات الأولوية.

ستافان تيلاندر

رئيس

تشكيلة ليبيريا

لجنة بناء السلام
